



بنك الإستثمار القومي
قطاع الإستثمار و الموارد
الدعم الفني للإستثمار

دراسات دورية



مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية
شعبة الإستثمار و المشاريع (الأونكتاد)

تقرير الإستثمار العالمي ٢٠١٦

(الرسائل الرئيسية و عرض عام)

إعداد

منى عبد القادر

أمل عبد الحميد محمد

يونيه ٢٠١٧ م

سلسلة دراسات دورية

سلسلة دراسات دورية، هي سلسلة دورية تصدر عن الإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار بقطاع الاستثمار والموارد، بنك الاستثمار القومي. وتهتم هذه السلسلة بإلقاء الضوء على أهم الموضوعات التي تساهم في زيادة ثقافة ومعلومات العاملين.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية

شعبة الإستثمار و المشاريع

الأونكتاد

تقرير الإستثمار العالمي ٢٠١٦

المحتويات

الصفحة

١	مقدمة
١	إتجاهات الإستثمار العالمية
٥	إتجاهات الإستثمار الإقليمية
١٠	إتجاهات سياسات الإستثمار
١٢	جنسية المستثمر – والتحديات المتعلقة بالسياسات
١٧	المصادر

تقرير الإستثمار العالمى ٢٠١٦

مقدمة

تؤدى شعبة الإستثمار و المشاريع في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية دور مركز تنسيق لجميع المسائل المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر و المؤسسات ذات الجنسيات المتعددة في منظومة الأمم المتحدة ، مستفيدة في ذلك من إرث تجارب و خبرات دولية ممتدة لأكثر من أربعة عقود في مجال بحوث و تحليلات السياسات المتعلقة بالإستثمار و تنمية المشاريع و تقدم الشعبة المساعدة الفنية لأكثر من ١٦٠ بلداً .

إتجاهات الإستثمار العالمية

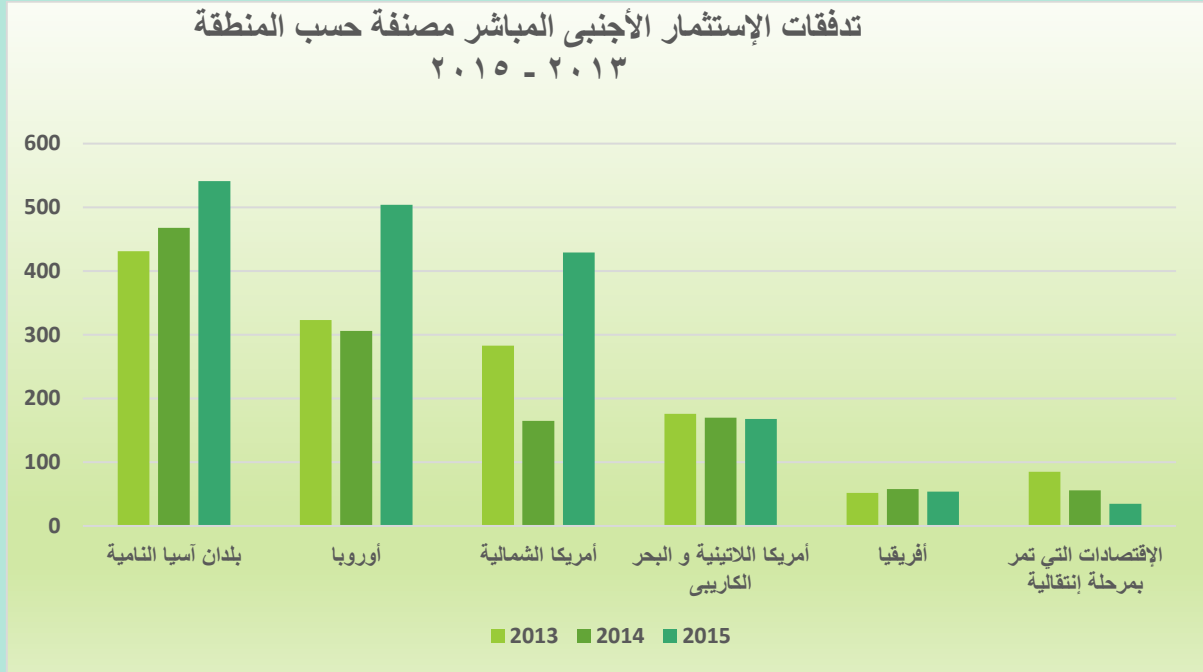
▪ إنتعاش ملحوظ في الإستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمى في عام ٢٠١٥

إرتفعت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمى بنسبة ٣٨ % مقارنة بعام ٢٠١٤ و وصلت إلى ١٧٦٢ بليون دولار ، و هو أعلى مستوى لها منذ الأزمة الاقتصادية و المالية العالمية ، و كان تصاعد عمليات الدمج و التملك العابرة الحدود هو العامل الرئيسى وراء ذلك الإنتعاش العالمى حيث سجلت قيمتها زيادة بنسبة ٦٧ % ، كما شكلت إعادة هيكلة المؤسسات جزءاً من القوة الدافعة لعمليات الإستحواذ المذكورة .

▪ ترجيح كفة أنماط الإستثمار الأجنبي المباشر لصالح الإقتصادات المتقدمة

تضاعفت التدفقات إلى الإقتصادات المتقدمة تقريباً بزيادة قدرها ٨٤% ، سجلت فيها أوروبا و أمريكا أعلى معدلات نمو، و وصلت حصة الإقتصادات المتقدمة في جملة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نحو ٥٥ % .

تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر مصنفة حسب المنطقة (٢٠١٣ - ٢٠١٥)



تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الداخل - أكبر ٢٠ إقتصاداً مضيفاً في عامي ٢٠١٤ ، ٢٠١٥



تتزعّم الإقتصادات المتقدمة حركة إنتعاش في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الخارج :

▪ إزدادت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من الإقتصادات المتقدمة بنسبة ٣٣% .

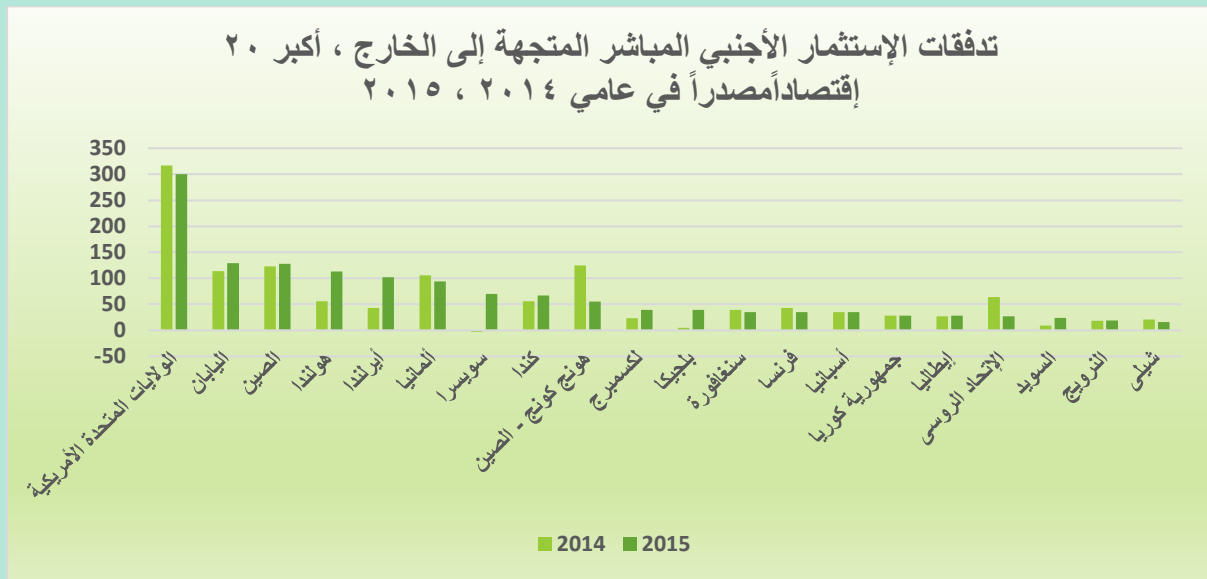
▪ و بذلك إستأثرت البلدان المتقدمة بنحو ٧٢ % من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٥ .

▪ أصبحت أوروبا أكبر منطقة إستثمار في العالم عام ٢٠١٥ ، كما لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية على رأس المستثمرين في العالم .

▪ كما إنخفضت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الخارجة في معظم مناطق الإقتصادات النامية و الإقتصادات التي تمر بمرحلة إنتقالية ، و يرجع ذلك بصفة أساسية إلى إنخفاض أسعار السلع الأساسية و تدنى قيمة العملات الوطنية و مخاطر البيئة السياسية .

▪ في حين شكلت الصين حالة إستثنائية بحفاظها على مستوى المرتبة الثالثة من بين أكبر المستثمرين في العالم ، و إرتفع الإستثمار الأجنبي الخارج منها من ١٢٣ إلى ١٢٨ بليون دولار .

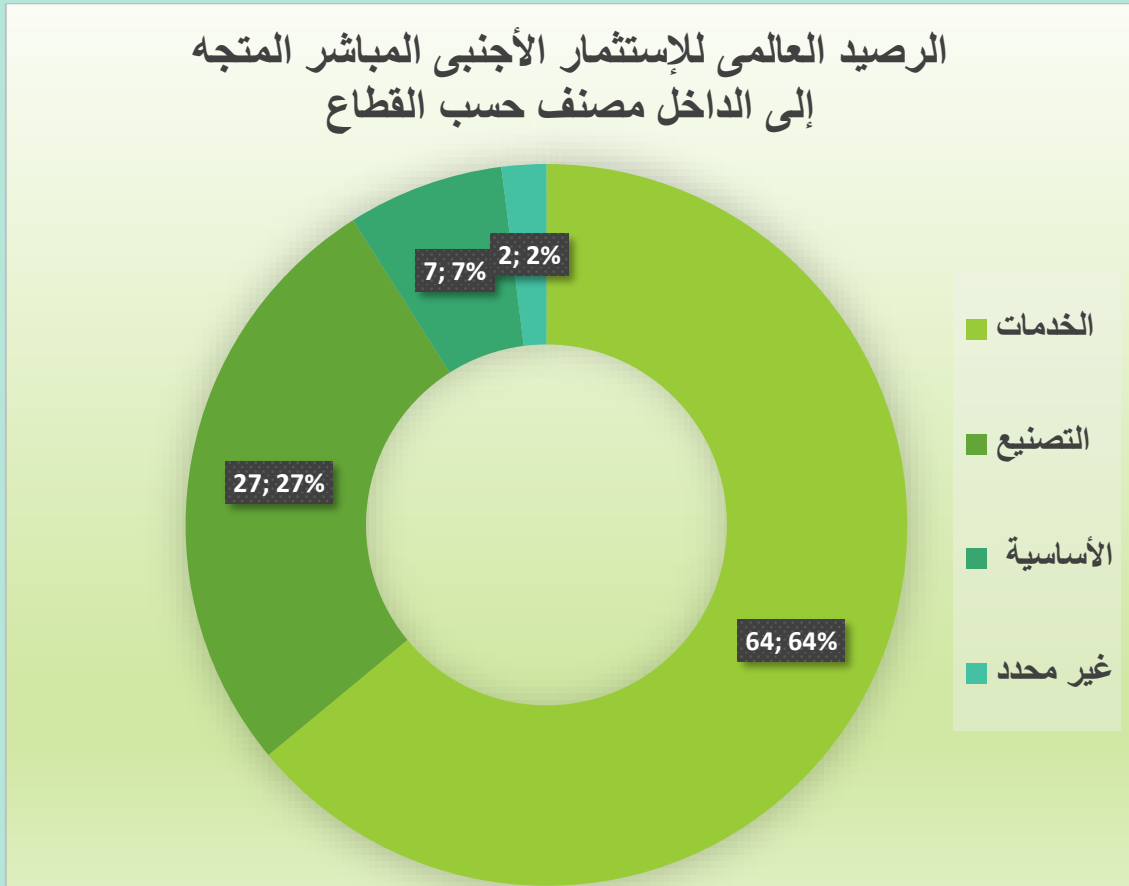
تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الخارج ، أكبر ٢٠ إقتصاداً مصدراً في عامي ٢٠١٤ ، ٢٠١٥



إنخفاض الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الأولى و إرتفاعه في قطاع التصنيع :

- وصلت مبيعات عمليات الدمج و التملك عبر الحدود في مجال التصنيع أعلى مستوى في تاريخها من حيث القيمة المطلقة لتصل إلى أكثر من ٥٠ % في عام ٢٠١٥ مقابل ركود حاد في إستثمارات القطاع الأولى .
- و على الصعيد العالمي أثر إنخفاض الإستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الإستخراجية على المبلغ الإجمالي لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر و بخاصة في البلدان النامية .
- كما إستحوذ قطاع الخدمات على ٦٤ % من مجموع الإستثمار الأجنبي المباشر .

الرصيد العالمي للإستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الداخل مصنفاً حسب القطاع



توقع تراجع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تتراوح بين ١٠ ،
١٥ في المائة في عام ٢٠١٦ ، مع توقع تصاعدها أيضاً في الأجل
المتوسط :-

- يتوقع أن تنخفض الإستثمارات في كل من الإقتصادات المتقدمة و النامية
في عام ٢٠١٦ إن لم تحدث موجة أخرى من الصفقات الضخمة عبر الحدود
و من عمليات إعادة هيكلة الشركات .

- يتوقع أن تقلص تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تتراوح بين ١٠ ،
١٥ % في عام ٢٠١٦ ، الأمر الذي يعكس هشاشة الاقتصاد العالمي و أن
يستمر ضعف الطلب الكلى و النمو البطيء فى بعض البلدان المصدرة للسلع
الأساسية .

- تراجعت أرباح المؤسسات متعددة الجنسيات في عام ٢٠١٥ .

- قد تؤدي مخاطر البيئة السياسية و التوترات الإقليمية إلى تفاقم الركود
الإقتصادى المتوقع .

إتجاهات الإستثمار الإقليمية

تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الخارج			تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الداخل			النسب المئوية لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمى مصنفاً حسب المنطقة ٢٠١٣ - ٢٠١٥
2015	2014	2013	2015	2014	2013	
72.3	60.7	63	54.6	40.9	47.7	الإقتصادات المتقدمة
39.1	23.6	24.4	28.6	24	22.7	أوروبا
24.9	28.2	27.7	24.3	12.9	19.8	أمريكا الشمالية
25.6	33.8	31.2	43.4	54.7	46.4	الإقتصادات النامية
0.8	1.2	1.2	3.1	4.6	3.7	أفريقيا
22.5	30.2	27.4	30.7	36.6	30.2	آسيا
2.2	2.4	2.5	9.5	13.3	12.3	أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبى
0.1	0.1	0.2	0.1	0.2	0.2	أوقيانوسيا
2.1	5.5	5.8	2	4.4	5.9	الإقتصادات التي تمر بمرحلة إنتقالية
0.5	1.1	1.1	3.2	4.3	3.6	الإقتصادات ذات البنىات الضعيفة و الهشة و الصغيرة
0.2	0.4	0.6	2	2.1	1.5	اقل البلدان نموا
0.2	0.5	0.3	1.4	2.3	2.1	البلدان النامية غير الساحلية
0.1	0.1	0.2	0.3	0.6	0.4	الدول الجزرية الصغيرة النامية

إرتفعت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الداخل على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٥ مع تباين بين مجموعات البلدان و المناطق :

١ - أفريقيا

تدنى أسعار السلع الأساسية يؤدي إلى إحجام الإستثمار الأجنبي المباشر عن التوجه إلى أفريقيا مسجلاً انخفاض قدره ٧ % عن عام ٢٠١٤ .

في شمال أفريقيا إرتفعت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٩% نتيجة التدفقات النشطة المتجهة إلى مصر.

- **في غرب أفريقيا** إنخفضت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١٨% نتيجة هبوط الإستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا .

- **في وسط أفريقيا** إنخفضت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٣٦% نتيجة التراجع الكبير في التدفقات إلى الكونغو و جمهورية الكونغو الغنيتين بالسلع الأساسية .

- **في شرق أفريقيا** إنخفضت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٢% (في حين سجلت التدفقات إلى كينيا رقماً قياسياً نتيجة لزيادة ثقة المستثمرين في مناخ الأعمال السائد في البلاد و إزدهار السوق الإستهلاكية المحلية .

- **في جنوب أفريقيا** إرتفعت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٢% و نتج ذلك بشكل رئيسي عن تسجيل رقم قياسى في التدفقات إلى أنجولا .

- **يتوقع أن تعود تدفقات الإستثمار الأجنبي في أفريقيا إلى طريق النمو نتيجة للمشاريع الجديدة في منطقة شمال أفريقيا .**

٢ - آسيا

تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى البلدان النامية في آسيا تسجل أرقاماً قياسية :

تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الخارج			تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الداخل			النسب المئوية لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي مصنفاً حسب المنطقة ٢٠١٣ - ٢٠١٥
2015	2014	2013	2015	2014	2013	
19.9	27.7	23.8	25.4	30	24.5	شرق و جنوب شرق آسيا
0.5	0.9	0.2	2.9	3.2	2.5	جنوب آسيا
2.1	1.5	3.4	2.4	3.4	3.2	غرب آسيا

- لا تزال منطقة بلدان آسيا النامية تتصدر قائمة متلقى الإستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي بزيادة تقدر ب ١٦% ، و خاصة إقتصادات شرق و جنوب آسيا .
- **في شرق آسيا :** إرتفع الإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٢٥% .
- **جنوب شرق آسيا :** قفز الإستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى البلدان ذات الدخل المنخفض مثل فيتنام و ميانمار ، مقابل ارتفاع طفيف في أندونيسيا و سنغافورة و ماليزيا .
- **جنوب آسيا:** إرتفع الإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٢٢% و خاصة في بنجلاديش و الهند .
- **غرب آسيا :** على المستوى العام إنخفض الإستثمار بنسبة ٢% ، لكن بشكل جزئي إرتفعت التدفقات إلى تركيا ، مقابل إنخفاضها إلى الإقتصادات المنتجة للنفط .

تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من آسيا :

- إنخفضت التدفقات الخارجة من البلدان النامية الآسيوية بنسبة ١٧% .
- إزداد الإستثمار الأجنبي المباشر الخارج من الصين و تايلاند .
- تراجعت التدفقات الخارجة من هونج كونج (الصين) بنسبة ٥٠% .
- إنخفض الإستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى خارج جنوب شرق آسيا بنسبة ١١% .
- إنخفضت التدفقات الخارجة من الهند أكبر المستثمرين في جنوب آسيا إلى أكثر من الثلث .

٢ - أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي

التدفقات الداخلة

- ظلت التدفقات المتجهة إلى أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي دون تغيير .
- إرتفعت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى أمريكا الوسطى بنسبة ١٤% ، بفضل التدفقات القوية المتجهة إلى المكسيك (قطاع التصنيع) .
- تقلصت التدفقات المتجهة إلى أمريكا الجنوبية بنسبة ٦% ، كما تراجعت التدفقات المتجهة إلى البرازيل بنسبة ١٢% .

التدفقات الخارجة

- إرتفعت التدفقات الخارجة بنسبة ٥% .
- حدث توسع كبير في الإستثمار الأجنبي المباشر المتجه لخارج البرازيل بنسبة ٢٨% ، و في شيلي إرتفعت التدفقات بنسبة ٣١% .
- قد يزداد ببطء التدفقات المتجهة إلى المنطقة نتيجة إستمرار الصعوبات على مستوى الاقتصاد الكلى .

٤ - الإقتصادات التي تمر بمرحلة إنتقالية

التدفقات الداخلة

- إنخفضت التدفقات المتجهة إلى الإقتصادات التي تمر بمرحلة إنتقالية بنسبة ٣٨% مع تفاوت مستويات الأداء للمجموعات الفرعية .
- **جنوب شرق أوروبا** إرتفعت التدفقات المتجهة إليها بنسبة ٦% ، نتيجة لتحسن الاقتصاد الكلى و عملية الإنضمام للاتحاد الأوروبى .
- **رابطة الدول المستقلة (cis) و جورجيا** إنخفضت التدفقات بنسبة ٤٢% نتيجة لإنخفاض أسعار السلع الأساسية و ضعف الأسواق المحلية .
- **الإتحاد الروسى** تراجعت التدفقات المتجهة إليها نتيجة للأزمة الاقتصادية و تغيير الأنظمة في البلد .

التدفقات الخارجة

- تراجعت التدفقات الخارجة إلى أكثر من النصف .
- يتوقع أن يحدث ارتفاع طفيف في تدفقات الإستثمار المباشر إلى الإقتصادات التي تمر بمرحلة إنتقالية (ما لم يحدث توترات في البيئة السياسية) نتيجة الإعلان عن خطط كبيرة للخصخصة و فتح آفاق جديدة للإستثمار الأجنبي .

٥ - البلدان المتقدمة (أوروبا و أمريكا الشمالية)

التدفقات الداخلة

- تضاعفت التدفقات المتجهة إلى الإقتصادات المتقدمة نتيجة إزدهار مبيعات صفقات الدمج و التملك عبر الحدود .
- **أوروبا** إرتفعت التدفقات المتجهة إليها بما يعادل ٢٩% من التدفقات على الصعيد العالمى.
- **المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى و أيرلندا الشمالية** تراجعت التدفقات إليها ، لكنها ما زالت من بين أكبر التدفقات في أوروبا .
- **الولايات المتحدة الأمريكية** إرتفع الإستثمار الأجنبي المباشر بمقدار الضعف .

التدفقات الخارجة

- زادت التدفقات الخارجة بنسبة ٣٣% .
- أصبحت **أوروبا** أكبر منطقة للإستثمار في العالم نتيجة الإنتعاش القوي في مشتريات الدمج و التملك عبر الحدود .
- ظل مستوى الإستثمار في **أمريكا الشمالية** دون تغيير .
- واصلت المؤسسات **اليابانية** متعددة الجنسيات البحث عن فرص نمو بالخارج .

- لا يرجح أن يظل الإنتعاش الذى شهده نشاط الإستثمار الأجنبي المباشر على نفس المستوى ما لم تحدث موجة أخرى من صفقات الإندماج و التملك و إعادة هيكلة الشركات عبر الحدود .

- إستمرار تركيز الإستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصادات ذات البنيات الضعيفة و المعرضة للمخاطر في قطاع الصناعات الإستخراجية

- مجموعة أقل البلدان نمواً إرتفعت تدفقات الإستثمار المباشر المتجهة إليها بنسبة ٣٣% ، وذلك في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، و بنجلاديش ، و أصبحت الشركات المنتسبة إلى الصين أكبر مالك لأرصدة الإستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة أقل البلدان نمواً ..

- مجموعة البلدان النامية غير الساحلية تراجعت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بإنخفاض قدره ١٨% :

- إنخفضت التدفقات المتجهة إلى كازخستان إلى النصف .
- إنخفضت التدفقات المتجهة إلى المجموعة الفرعية الأفريقية .
- إرتفعت التدفقات المتجهة إلى الإقتصادات النامية غير الساحلية الآسيوية .

▪ يتوقع إزدياد تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى البلدان النامية غير الساحلية و لا سيما المجموعة الفرعية للإقتصادات التي تمر بمرحلة إنتقالية إذا نفذت خطط الخصخصة الكبيرة .

- **الدول الجزرية الصغيرة النامية** إنخفضت تدفقات الإستثمار المباشر المتجهة إليها بنسبة ٢٢ % ، و تتكون غالبية المستثمرين العشر الأوائل في إقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية من الإقتصادات النامية و الإقتصادات التي تمر بمرحلة إنتقالية .

٣- إتجاهات سياسات الإستثمار

إستمرار توجه سياسات الإستثمار الوطنية إلى تحرير الإستثمار و تعزيزه

- يتضح من بيانات الأونكتاد في عام ٢٠١٥ أن ٤٦ بلداً و نظاماً إعتمدوا ما لا يقل عن ٩٦ تدبيراً سياسياً مؤثراً على الإستثمار الأجنبي ، ٧١ تدبير منها ركز على تحرير الإستثمار و تشجيعه ، ١٣ تدبير مثلت قيود و أنظمة جديدة للإستثمار .

- تم تخفيف القيود المفروضة على دخول الإستثمار الأجنبي ، كما رفعت عن مجموعة واسعة من الصناعات (مثل الطيران و الخدمات المالية و التعدين و العقارات) .

- طبقت بعض البلدان سياسات للخصخصة و بخاصة في قطاعات الهياكل الأساسية .

- حسنت بلدان أخرى إجراءات منح التراخيص التجارية و قدمت أشكال أخرى من حوافز الإستثمار .

- تم تنقيح قوانين الإستثمار في بعض البلدان الأفريقية .

تزايد دمج إعتبارات الأمن الوطني في سياسات الإستثمار التي تغطي في كثير من الأحيان المصالح الاقتصادية الوطنية الأوسع نطاقاً

- إزدادت في السنوات الأخيرة أهمية إعتبارات الأمن القومي في مجال سياسات الإستثمار من خلال إعتداد بعض التشريعات و إعادة النظر في المشاريع الإستثمارية الأجنبية لأسباب تتعلق بالأمن الوطني .

- تستخدم الدول مفاهيم مختلفة للأمن الوطني يتراوح تعريفه من إعتبارات المصلحة الوطنية و يمتد ليشمل البنيات التحتية الحيوية و الصناعات الإستراتيجية .

- يتعين تحقيق التوازن بين المساحة التي تطبق فيها الحكومات الأنظمة الأمنية الوطنية و بين ضرورة أن تكون الإجراءات شفافة و قابلة للتنبؤ في نظر المستثمرين .

-إستمرار توسع عالم إتفاقات الإستثمار الدولية

- توسع عالم إتفاقات الإستثمار الدولية في إثر إضافة ٢١ إتفاقاً دولياً جديداً للإستثمار ، منها ٢٠ إتفاقية إستثمار ثنائية ، ١١ إتفاقية تشتمل على أحكام تتعلق بالإستثمار (ليصل عدد الإتفاقات إلى ٣٣٠٤ إتفاقية ، منها ٢٩٤٦ إتفاقية ثنائية ، و ٣٥٨ إتفاقية تتعلق بالإستثمار) .
- و كانت الدول الأكثر نشاطاً في إبرام إتفاقات الإستثمار الدولية في عام ٢٠١٥ هي البرازيل ، اليابان ، جمهورية كوريا ، الصين .

تسجيل رقم قياسى في عدد الحالات الجديدة لتسوية المنازعات التي تنشأ بين المستثمرين و الدول على أساس الإتفاقيات مع إستمرار حدوث نسبة كبيرة منها في الدول المتقدمة

- شهد عام ٢٠١٥ نشوء ٧٠ حالة معلنة لمنازعات بين المستثمرين و الدول عملاً بأحكام إتفاقات إستثمار دولية ، وصل إلى ٦٩٦ حالة في يناير ٢٠١٦ .
- إرتفعت نسبة الدعاوى المرفوعة ضد الدول المتقدمة بنسبة ٤٠% ، من بينها دعاوى كثيرة مرفوعة من مستثمرين أوروبيين ضد دول أعضاء في الإتحاد الأوروبى .

تسارع وقع عملية إصلاح إتفاقات الإستثمار الدولية التي بدأت تحقق نتائج ملموسة

- يتعاضم زخم عمليات الإصلاح التي ترمى إلى تحقيق إتساق إتفاقات الإستثمار الدولية مع متطلبات التنمية المستدامة الآنية .
- يعتبر إصلاح إتفاقات الإستثمار الدولية على مستوى الأطراف المتعددة أكثر السبل صعوبة ، و قد حددت خريطة الطريق التي وضعها الأونكتاد عدة خيارات ممكنة لإصلاح الإتفاقيات ذات الأطراف المتعددة .
- توصلت البلدان في هذه المرحلة الأولى من عمليات الإصلاح إلى توافق في الآراء بشأن ضرورة الإصلاح و حددت مجالات الإصلاح و نهجه .

سد الفجوة في نظام تيسير الإستثمار

- يتسم تيسير الإستثمار بأهمية كبيرة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ، و تيسير الإستثمار مختلف عن الترويج للإستثمار ، إذ يدور التشجيع حول تسويق موقع ما بوصفه مقصداً للإستثمار ، و لذلك يكون في كثير من الأحيان مرتبطاً ببلد معين و ذا طبيعة تنافسية .
- لا تزال سياسات الإستثمار الوطنية و الدولية حتى تاريخه تولى إهتماماً قليلاً نسبياً لتيسير الإستثمار .

- تعنى قائمة إجراءات الأونكتاد العالمية لتيسير الإستثمار بالتصدى لهذه الثغرة في نظام سياسات الإستثمار .
- تتكون القائمة من ١٠ مسارات عمل تتيح أكثر من ٤٠ خياراً لصناع السياسات الإستثمارية من أجل تكييفها و إعتقاد ما يفى منها بإحتياجات السياسات الوطنية و الدولية .
- تشمل قائمة الإجراءات تدابير يجوز للبلدان إختيار تنفيذها من جانب واحد ، و خيارات يمكن الإسترشاد بها في مجال التعاون الدولي ، أو يمكن إدراجها في إتفاقات الإستثمار الدولية .
- لا يجوز النظر في أي مبادرة لتيسير الإستثمار بمعزل عن خطة التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً .

٤ - جنسية المستثمر التحديات المتعلقة بالسياسات

- تحمل أكثر من ٤٠% من الشركات الأجنبية المنتسبة على الصعيد العالمي " جنسيات " متعددة
- و هي تمثل جزء من سلاسل ملكية معقدة و ذات روابط متعددة عابرة للحدود تشمل في المتوسط ثلاث ولايات قانونية و يعنى ذلك ضمناً تزايد الغموض الذى يكتنف جنسية ملاك تلك الشركات المنتسبة و المستثمرين فيها .
- و يترتب على عدم وضوح جنسية المستثمرين إنعكاسات هامة على سياسات الإستثمار الوطنية و الدولية .
- و يتعين على صناع السياسات عند رسم السياسات الوطنية للإستثمار و التفاوض بشأن إتفاقات الإستثمار النظر بعناية في مدى فعالية و ملائمة التدابير القائمة على الملكية ، علاوة على الآثار العملية لتطبيقها و إنفاذها .
- تضم شبكات ملكية كبريات الشركات ذات الجنسيات المتعددة أكثر من ٥٠٠ كيان منتسب في أكثر من ٥٠ دولة
- تتمثل أنواع التعقيدات الشائعة في الهياكل المحلية لملكية الشركات ذات الجنسيات المتعددة في أن سلاسل ملكيتها مطولة و تشتمل على روابط متعددة عابرة للحدود ، و في وجود محاور و هياكل مشتركة للملكية .

تعدد عناصر ملكية الشركات الأجنبية المنتسبة إلى مؤسسات متعددة الجنسيات



- عالم المؤسسات ذات الجنسيات المتعددة شديد الإعوجاج فقد توجد مجموعة كبيرة جدا من هذه المؤسسات و تملك الشركة الأم عدداً قليلاً جداً من الشركات المنتسبة ملكية مباشرة و كاملة ، بينما تسيطر مجموعة صغيرة منها على حصة ضخمة من أسهم الشركات الأجنبية المنتسبة .
- يزداد تعقيد ترتيبات ملكية المؤسسات ذات الجنسيات المتعددة على الصعيد المحلي بصورة طردية مع توسع حجمها .
- تتشكل هياكل ملكية المؤسسات ذات الجنسيات المتعددة في الغالب عن طريق الصدفة المحضة أو نتيجة نمط نمو عشوائي .

- يعزى " تعدد جنسيات الشركات المنتسبة " إلى ملكيتها لجهات أجنبية بصورة غير مباشرة و إلى الإستثمارات العابرة للحدود من خلال بلدان ثالثة بجانب عمليات المقايضة المتبادلة للأسهم

- يفيد إلقاء نظرة متعمقة على هياكل ملكية المؤسسات متعددة الجنسيات في جميع جوانبها (من منظور تنازلى) في توضيح تعقيد تلك الهياكل في مجملها .

- لكن إستخدام منظور تصاعدي لفحص سلاسل الملكية إبتداء من الشركات الأجنبية المنتسبة من خلال ملاكها المباشرين و حتى ملاكها النهائيين قد يكون هو الأنسب لصناع السياسات الإستثمارية .

- تؤدي مقارنة الملاك المباشرين و النهائيين المحليين و الأجانب إلى تحديد سياقات الملكية ذات الصلة بسياسات الإستثمار التي يكون فيها المالك المباشر و المالك النهائي للشركة المنتسبة المعنية في ولايتين قانونيتين مختلفتين .

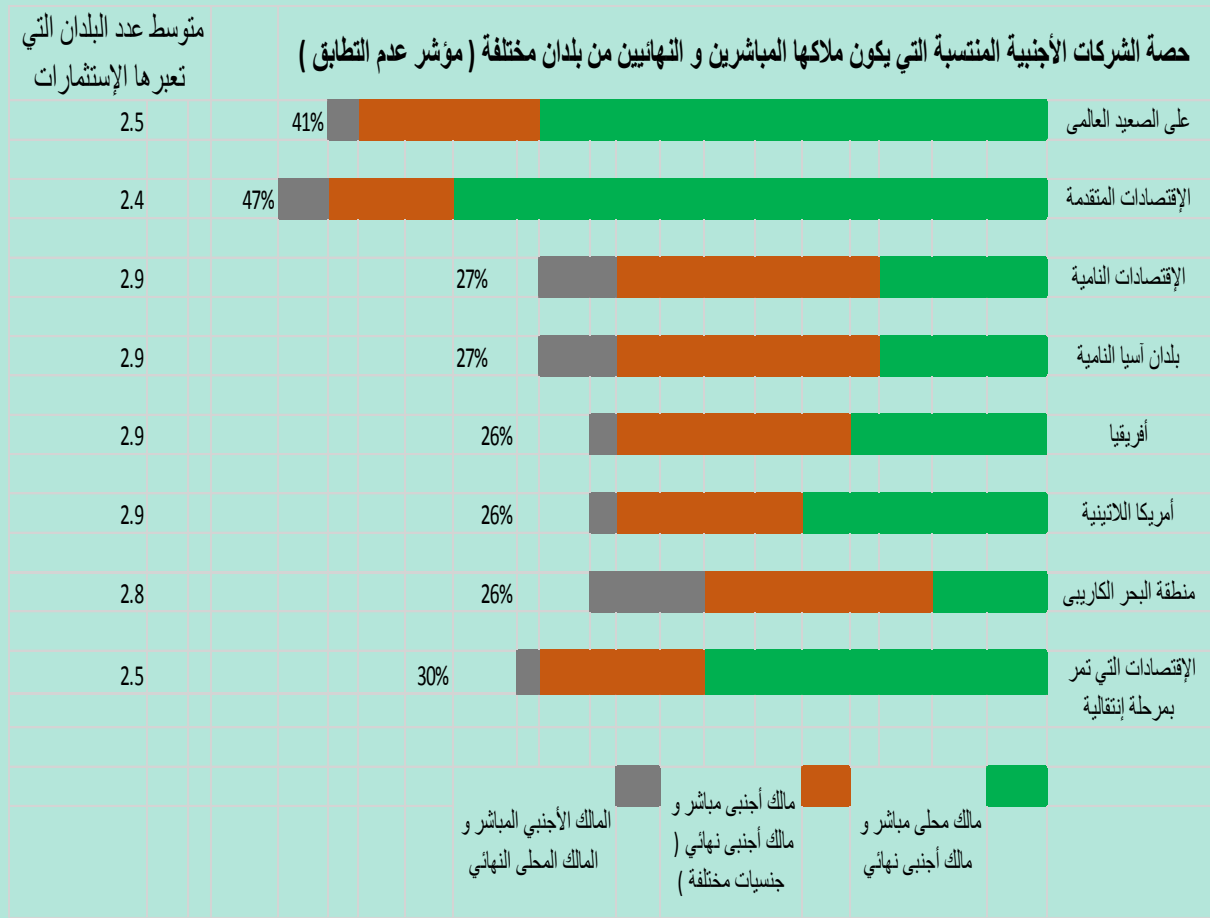
- يسجل " مؤشر عدم تطابق " جنسية المستثمر قراءات أعلى بكثير في حالة كبريات المؤسسات متعددة الجنسيات حيث تتميز بـ ٦٠% من أفرعها الأجنبية المنتسبة بوجود روابط ملكية متعددة عابرة للحدود مع الشركات الأم

تنتشر الأنظمة المتعلقة بالملكية الأجنبية للشركات على نطاق واسع :و تفرض نسبة ٨٠% من البلدان قيوداً على الملكية الأجنبية لأغلبية الأسهم في صناعة واحدة على الأقل

- تتضمن تدابير سياسات الإستثمار الوطنية و الدولية التي تميز بين الشركات المحلية و الأجنبية أو بين المستثمرين الأجانب من جنسيات مختلفة قيوداً بدافع الأمن الوطنى و حماية الأصول الوطنية و الإستراتيجية و التنمية الصناعية و السياسات المتعلقة بالتنافس و الإهتمامات الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية و سياسات التكامل الإقليمي .

- يتسم التمييز بين الإستثمار المحلى و الأجنبي بأهمية خاصة لسياسات الإستثمار الوطنية ، و يشكل التمييز بين جنسيات المستثمرين المختلفة عنصراً هاماً لإتفاقات الإستثمار الدولية ، و عليه تعتبر حالات عدم التطابق الأكثر أهمية هي الإستثمارات العابرة من خلال بلدان ثالثة و مرة أخرى من خلال مقايضة الأسهم.

مؤشر عدم تطابق جنسية المستثمرين حسب المنطقة



يزيد عدم وضوح جنسية المستثمرين صعوبة تطبيق الأنظمة و اللوائح على الملكية الأجنبية

- يعتبر تحديد جنسية المستثمرين جزءاً من إجراءات تسجيل الإستثمارات الأجنبية و الموافقة عليها و منح التراخيص لقطاعات محددة (عندما تنطبق قيود الملكية الأجنبية) ، و إستعراض الإستثمارات الأجنبية في ما يتصل بالأمن الوطني .
- أدت تعقيدات الملكية إلى أن يكون تطبيق القيود و تنفيذ و إنفاذ القواعد و الأنظمة المتعلقة بالملكية بصورة فعالة عملية صعبة و مرهقة .
- و تتمثل التحديات الرئيسية التي تواجه صناع سياسات الإستثمار الوطنية في كيفية تقييم الملكية المباشرة و غير المباشرة ، و في كيفية

منع السيطرة الأجنبية بحكم الواقع ، و في كيفية منع حصول رعايا البلدان المضيفة على الميزات المخصصة للمستثمرين الأجانب دون وجه حق .

تثير هياكل الملكية غير المباشرة و الشركات السورية أيضاً تحديات أمام إتفاقات الإستثمار الدولية

- تستطيع هياكل الملكية غير المباشرة و الشركات السورية إحداث توسع كبير في نطاق فعالية إتفاقات الإستثمار الدولية ، لدرجة أن ما يقارب ثلث طلبات تسوية المنازعات بين المستثمرين و الدول في الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٥ كانت لكيانات تؤول ملكيتها النهائية إلى شركات رئيسية في بلدان ثالثة (أي ليست طرفاً في الإتفاقيات التي تستند إليها الطلبات) .

ضرورة أن تعيد سياسات الإستثمار القائم على الملكية النظر في مسألة الحفاظ على فعاليتها

- يحدث التعقيد المتزايد لشبكات ملكية المؤسسات ذات الجنسيات المتعددة في معظمه نتيجة العولمة .
- و تدعو الصعوبة العملية لتحديد المالك النهائي و الجهة المسيطرة على الشركات المنتسبة إلى التشكك في فعالية بعض سياسات الإستثمار القائمة على الملكية .
- تستطيع سلطات الإستثمار تحسين شروط الإفصاح عن المعلومات حين تستدعى الضرورة وجود سياسات قائمة على الملكية بغية تحسين شروط الإفصاح من أجل تقييم سلاسل الملكية و الملكية النهائية .

تؤثر الهياكل المعقدة لملكية الشركات متعددة الجنسيات على مسألة تعدد الأطراف في إتفاقات الإستثمار الدولية

- على المستوى الدولي ، ينبغي أن يكون صناع القرار السياسى على بينة من تأثير تعقيدات تعدد أطراف الملكية بحكم الواقع .
- ينبغي أن يهدف صناع السياسات إلى إستبعاد عدم اليقين لدى الدول و المستثمرين معاً بشأن نطاق تغطية نظام الإستثمار الدولي و المجموعة الكبيرة من الإتفاقيات الثنائية و الإقليمية و إتفاقيات المناطق الكبرى التي يشملها .

و في الختام ، يتمثل الهدف الرئيسي لسياسة الإستثمار في تسخير الإستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة و تعظيم فوائدها و التقليل من آثارها السلبية .

و تثير هياكل الملكية المعقدة التساؤلات بشأن فعالية أدوات السياسات القائمة على الملكية المستخدمة على نطاق واسع لهذا الغرض ، على الصعيدين الوطني و الدولي معاً ، و يتطلب هذا إعادة تقييم تلك الأدوات من أجل تحقيق الهدف المشترك .

المصادر

- تقرير الإستثمار العالمي ٢٠١٦
صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية